من البعد اعني كونه موهوما يمكن بحسب الظاهر ان يراد به الاختراعي او الانتزاعي او الاعم منهما والثاني اعني
كونه موجودا يمكن ان يراد به الموجود الخارجي او الذهني فقط او الاعم منهما فيكون الحاصل من ضرب
الثلاثة في الثلاثة تسعة والتسعة منها باطلة والتحقيق منها الاحتمالان وذلك لان ارادة الاختراعي من الشق الاول
لبطلانه احتلاف الوجدان فلا يطلب بالدليل فسقطت الاحتمالات الثلاثة ولا يراد من الثاني البعد
الموهوم او الاعم منه ومن الموجود والا لم يتم تقريب دليله فان البعد الموهوم اعني الامر الذي يجوز ان يكون
انتزاعيا فانه يجب لا يمكن بالنظر الى ذاته بالخارجي فيكون منافيا بالذات للبعد الموجود في الخارج
فلم يلزم من حلوله في المادة حلوله فيها وبطلت الاحتمالات الاربعة فبقي الاحتمالان الاول ان يراد بالاول
البعد الموهوم وبالثاني الموجود الخارجي فان المقصود منها ابطال مذهب المتكلمين القائلين بالبعد الانتزاعي
كما قال بعض المحققين والظاهر ابطال مذهب ما نسب الى افلاطون والمشهور وهو البعد الموجود في الخارج
والثاني ان يراد بالاول البعد الموهوم الشامل للانتزاعي والاختراعي وبالثاني البعد الموجود في الخارج فهذا
بناء على ان ثبوت الامر الحاصل للشيء قد يكون بسبب في العنوان الخاص ويكون النظر في العنوان العام سيما
اذا كان الاعم عرضيا له فبطل كون المكان بعدا انتزاعيا والا كان من مرجحا وليس كونه ابراد هيهما
للانتزاعي والاختراعي يجوز ان يكون نظريا مما لا يدبهما حقيقيا فانه لا يشتبه ما في هذا المقام فانه من
الغوامض قوله لو كان البعد المجرد الموجود هذا الدليل مبني على ما تقرر عندهم من ان التشكل من
لواحق المادة كما مر من ان التشكل متاخر عن التناهي وليس المراد منه التاخر الزماني بل التاخر الذاتي وهو عبارة
عن كونه محتاجا اليها لكن لم يقم عليه برهان قوي بعد فقد يبين عليه بان التشكل انفعالي من جهة انفعاله
لو هو من لواحق المادة فيكون التشكل من اللواحق الضرورية لها حقيقة التفرع على ذلك الانفعال فرده ان
مما لا مزيد عليه ويمكن ان يقال في وجه الاستدلال ان التشكل من عوارض الصورة الجسمية او من عوارض الجسم
والعارض محتاج الى ... المعروض سواء كان جسميا او غيره محتاج الى الهيولى اما الاول فظاهر ضرورة
احتياج الكل الى الجزء واما الثاني فلان الجسمية وان لم يحتج الى الهيولى بالنظر الى طبعها لكنها محتاجة اليها
بالنظر الى فردها في العلة ... كما حققنا ... القاعدة القدر من الاحتياج يكفي للمادة في نقال

البعد المجرد وفيه ان الاحتياج الى المادة في التشكل ان اريد به الاحتياج مطلقا ولو فرد ما فذلك الظاهر فانه
لم يثبت مثل الا الصورة الجسمية المصطلحة لم لا يثبت مطلقا اذ يجوز ان يكون بعض الاشكال لا يكون
محتاجا الى الجسمية المصطلحة لم لا يكون محتاجا الى البعد المجرد عن المادة مطلقا وغير الجسمية المذكورة وان اريد الاحتياج
في الجملة يلزم كون الاشكال من الامور العامة كالوجود والوحدة والعلة والمعلول وغيرها مادية فيلزم كونها منحوتة في المسلمات
ويلزم كون التشكل منحوتا في الامور العامة والاولى عندي في وجه الاستدلال على ابطال وجود البعد المجرد مطلقا من
غير اختصاص بالمكانية ومن غير توقف على انه مشاه ما ذكره بعض المحققين من انه لو وجد البعد المجرد في الخارج
لكان له فعلية واجزاء المتصل منه تشارك لما في الطبيعة كما تقرر عندهم بالبرهان وقد بينا سابقا امتناع الكل
امكان الفعلية والانحلال والامكان للانحلال مطلقا استعداديا كان او ذاتيا يستلزم الهيولى كما ذكرنا سابقا وهذا البيان
خالص عن الاشكالات التي ذكروها في هذا المقام ثم يرد عليه باورده من نفى من اهل استنادنا المحقق ادام الله
تعالى سره العزيز والعجب ان ذلك المحقق مع تمامية هذا الدليل بحسب المقدمات عنده اعرض عنه والتمسك بالوصل
لانه يقدما عنده الخصوم من ان البعد المجرد لو وجد لكان متشابها فيكون متشكلا فالتشكل الخاص اما ان
يكون من نفس طبيعته او لازم ما لذاته فيلزم مساواة الكل للجزء او يكون من عارضها فيصح التبدل وهو يستلزم المادة
ولا يخفى عليك سخافته فاما اختيار الشق الاخير ويجوز التبدل وذلك التجويز لا يستلزم المادية لا من جهة الانفصال
فانه لا يستلزم ولا من جهة الانفعال فانه يجوز ان يكون التشكل من عارض مفارق بالنظر الى الذات واي
فلا ينفك عنه في الزمان وقد فصل التفسير من الدلائل التي اقيمت اه هذا البرهان يمكن تقريره على
ما قررنا بان البعد المجرد لو وجد لكان له خاصية الكمية الاتصالية من وجوب الاجزاء الوهمية المستعدة للصحة الاجزاء
الخارجية بالبيان الذي ذكر لابطال مذهب ديمقراطيس ... الخاصية بهذا المعنى اما ان تكون للبعد المجرد لذاته
وهو باطل بالنظر الى ذاته ولغيره اما الاول فلان المتصل بذاته مع قطع النظر عن الغير لا يقبل الاجزاء الخارجية
المستلزمة للانفكاك قبولا استعداديا كان او ذاتيا فلا يقبل القسمة ... لصحة الاجزاء
الخارجية فان قلت لا نسلم ان تلك القبول بمعنى الامكان الذاتي لقبول الحوادث لعدم الاباء بالنظر الى
الذات قلت لا يلزم الكلي ... هنا او يلزم الاستحالة في قوله الانفصال الامكان الذاتي للاجزاء الخارجية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)